﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ ١٩ وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ٢٠﴾ [الزّخرف: 19 - 20]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

الجهلُ بالطَّريق مِن سوءِ النَّظر لدَى التَّحقيق

لمّا حكى الله تعالى جَعْلَهم الملائكةَ بناتٍ له، وبيَّن أنَّهم قد أشرَكوا بذلك الجَعْلِ، وانتقَصوا من حقيقةِ الإلهيَّة، بل انتقَصوا من كَمالِها بنسبةِ البناتِ الضُّعفاءِ دون البنينَ الأقوياءِ؛ ذكرَ أنَّهم في ذلك الجَعْلِ والنِّسبةِ قد توهَّموا توهُّمًا كبيرًا؛ إذِ اعتقدوا أنَّ الملائكةَ بناتٌ، وأنَّهم من جنسِ الإناث، فأرادَ إبطالَ أصلِ الدَّعوى القائمةِ على وهمٍ، كما أبطلَ ما قامَت عليه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَخْرُصُونَ﴾: الخَرْصُ: الكذِبُ، والخرّاصونَ: الكذّابونَ، ويَخْرُصون: يكذِبونَ[1]، يُقال: تَخَرَّصَ فلانٌ عَلَيَّ الباطلَ، واختَرَصَهُ، أي: اختَلقه، وافتعَله، قالَ: ويجوز أنْ يكونَ (الخرّاصونَ) الَّذينَ إنَّما يَتَظَنّونَ الشَّيءَ، لا يحُقّونَهُ، فيَعمَلونَ بِما لا يَعلمونَ، وأصلُ الخَرْصِ: التَّظَنّي فيما لا يَستَيْقِنُه، ومِنه قيل: خَرَصْتُ النَّخْلَ والكَرْمَ؛ إذا حَزَرْتَ ثمَرَهُ؛ لأنَّ الحَزْرَ إنَّما هو تقديرٌ بِظَنٍّ لا إحاطَةٍ، ثمَّ قيلَ للكَذِب: خَرْصٌ، لِما يَدْخُلُهُ من الظُّنونِ الكاذِبةِ[2]، وقيلَ: الاسمُ بالكَسرِ، والمَصدَرُ بالفَتحِ، يُقالُ: كَم خِرْصُ أرضِكَ؟ وكَم خِرْصُ نَخلِكَ؟ وفاعِلُ ذلِكَ الخارِصُ، والجَمعُ الخُرّاصُ، ومِنَ المَجازِ

(1) الخليل، العين: (خرص).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللغة: (خرص).

الخَرْصُ: الكَذِبُ، فهو خارِصٌ وخَرّاصٌ، أي: كَذّابٌ[1]، والمرادُ به في الآية: يَكذبونَ نتيجةَ الحَزْرِ والتَّخمينِ والظَّنِّ الفاسِدِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

شـأنُ المُخطِئين اعـتقادُ مذهَبِ الجَبْريّين

إنَّ هؤلاءِ المُشركينَ سَمّوا الملائكةَ الَّذين هم عبادُ الرَّحمنِ إناثًا، وقد أنكرَ عليهم ذلك السَّفَهَ والجهلَ، ووبَّخَهُم على افترائِهم، فهل حَضَروا خلقَ اللهِ إيّاهم، فشاهدوهُم إناثًا؟ إنَّهم لم يَشهَدوا خَلْقَهم، ولم يَقِفوا على أمرِهم حتَّى يَحكُموا هذا الحُكْمَ، وقد هدَّدَهُم اللهُ، وتوعَّدَهُم بأنَّ شهادتَهُم ستُسجَّلُ، وتُرصَدُ في صحائفِ أعمالِهم، ويُسْألونَ عن دَعواهُم سُؤالَ تقريعٍ وإهانةٍ، ويُحاسَبونَ على ذلك حِسابًا يَنتهي بالعذابِ الأليمِ؛ لأنَّ هذه الدَّعوى ما هي إلّا افتراءٌ على اللهِ، كما قالَ الكفّار في مَوطِنِ الحِساب طَلَبًا للنَّجاةِ: لو شاءَ اللهُ ألّا نَعبُدَ الملائكةَ؛ ما عَبَدْناهُم، ولكنَّنا عَبَدْناهُم بمشيئتِهِ وإرادتِه، ويَبنونَ على ذلك أنَّهم ما داموا قد عَبَدوا الملائكةَ بإرادةِ اللهِ ومشيئتِه، فلا يُعاقِبُهم اللهُ على ذلك؛ فردَّ اللهُ عليهم بأنَّهم يتوهَّمونَ، ويتقوَّلونَ على اللهِ زورًا وبهتانًا[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ (الواو) في: ﴿وَجَعَلُوا۟﴾:

تغايرُ المُتعاطفَينِ لتغايُرِ الرَّدّين

عطفَ النَّظمُ قولَهُ تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ على قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾؛ لبيانِ أنَّهم صيَّروا لهُ شُركاءَ من عبادِه، ولكنْ في التَّصييرِ الأوَّلِ ذكرَ (الإناث) بطريقِ الجُزئيَّةِ؛ لأنَّ المقصود الرَّدُّ عليهم بأنَّ نسبةَ البنات إليه يُنافي كمالَهُ تعالى، وفي التَّصييرِ الثاني ذَكرَ (الإناثَ) بطريق التَّصريحِ؛ للدَّلالة

(1) الزّبيدي، تاج العروس: (خرص).
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 9/ 794.

على أنَّ موطنَ الخللِ اعتقادُهُم أنَّ الملائكةَ بناتٌ وإناثٌ، فيكونُ بين المتعاطفين تغايرٌ لتغايرِ المقصدَينِ من إيرادِ الجعْلِ والرَّدِّ عليه، قال الزَّمخشريُّ: "قد جَمَعوا في كَفرةٍ ثلاثَ كَفَرات، وذلك أنَّهم نَسَبوا إلى اللّه الولدَ، ونَسَبوا إليه أخسَّ النَّوعينِ، وجعلوه من الملائكةِ، فاستخفّوا بهم، واحتقَروهم"[1].

دلالةُ الفعلِ (جَعَلوا) مادَّةً وصيغةً:

الإشـراكُ كُلفةٌ وصُـعـوبـة والتَّوحيدُ يُمْنٌ وسُهولة

عبَّرَ النَّظمُ بالفعل (جَعَلوا) في قولِه: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ الدالِّ على معنى التَّسميةِ والحُكم والقولِ[2] الدالِّ على وجودِ الاعتقاد التزامًا، "قال الزَّجّاج: "الجعلُ هنا في معنى القولِ والحُكمِ على الشَّيءِ، تقولُ: جَعَلْتُ زيدًا أعلمَ الناسِ، أي: قد وصَفْتُهُ بذلك، وحَكَمْتُ به"[3]، والتَّقديرُ: (سَمَّوْهُم إناثًا، وحَكَموا بذلك عن اعتقادٍ)، كما يحتملُ أنْ يكون الجعلُ بمعنى الاعتقادِ أوِ التَّصيير، ولعلَّ النَّظم تركَ هذه الأفعالَ، وعبَّر بـ(الجَعْل)؛ لبيانِ أنَّ ذلك العملَ وتلك النِّسبةَ فيها صعوبةٌ وشدَّةٌ وكُلفة، كما دلَّ الماضي بصيغتِهِ على تحقُّقِ ذلك الجَعْلِ وصدورِهِ منهم ممّا لا يَسَعُهُم إنكارُهُ.

نُكتةُ إسنادِ الفعلِ إلى الضَّميرِ (جَعَلوا):

أهلُ الشِّرك أهلُ غفلةٍ وجَهالة

أسندَ النَّظمُ الفعلَ (جعلوا) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾ إلى الضَّميرِ العائدِ إلى المُشركين؛ للدَّلالةِ على أنَّهم قد بلَغوا من الجهلِ مكانًا كبيرًا، فقد نَسَبوا الضَّعيفَ إلى اللّه تعالى، واعتقدوا الملائكةَ إناثًا وبناتٍ للّه تعالى، ولا يقدُمُ على هذا العمَلِ إلّا غافلٌ يحتاجُ إلى توبيخٍ.

دلالةُ مفعولَي الجَعْلِ:

عدَّى النَّظمُ فعلَ الجَعْلِ إلى مفعولَينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ في

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 244.
(2) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/ 307، والسّمين، عمدة الحفاظ: 1/ 328.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 115.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾؛ للدَّلالةِ على سوءِ حُكمِهم وجهالةِ تصوُّرِهم؛ إذِ (الملكانيَّة) تُنبئ عن القوَّةِ والجلال والعظَمة، و(الأنوثة) تنبئُ عن الضَّعف والدَّلالِ والبَساطة، فيكونُ ذلك الجعلُ مُخالفًا لما يُنبئ عنهُ لفظا المفعولين؛ إذ جمَعوا في ذلك الجعلِ بينَ النَّقيضينِ والأمرينِ المُتنافيين، وجلُّ اعتمادِهم في ذلك الحُكم والجعلِ على دلالةِ (التاء) في لفظِ ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾، الَّتي توهَّموا منها أنَّها تدلُّ على التَّأنيثِ مع أنَّها للمبالغةِ في القوَّةِ والعظَمة، فيكون ذِكرُ المفعولينِ بهذينِ العُنوانينِ دليلًا على سُقوطِ مُعتقَدِهم وبيانًا لسَخافةِ حُكمهم.

بينَ الملائكةِ والأُنوثةِ تنافٍ وتقاطُعٌ

دلالةُ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

في قولِهِ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ استعملَ النَّظمُ الاسمَ الموصولَ المذكَّرَ صفةً للملائكة، وفي هذا التَّذكيرِ اللفظيِّ ردٌّ عليهم بأنَّ الملائكةَ باعتبارِ لفظِهم ليسوا إناثًا فَضْلًا عن حقائقِهم، فليسوا أيضًا ذُكورًا، بلِ التَّوصيفُ إثباتٌ لذكورتِهم اللَّفظيَّة الَّتي توهَّموا من (التاء) اللّاحقةِ أنوثتَهم المعنويَّة، فكانَ التَّوصيفُ بالموصولِ كنايةً ترُدُّ دعواهم، وبيانًا لكونِ (التاءِ) دالَّةً على المبالغةِ في الاتِّصاف بالمَلكانيَّة؛ إذ الملائكةُ لا يتَّصفونَ بذكورةٍ ولا أنوثةٍ.

الملائكةُ لا يتَّصِفونَ بذُكورةٍ ولا أُنوثةٍ

دلالةُ صلةِ المَوصولِ:

عبَّر النَّظمُ بالجملةِ الاسميَّة صلةً للموصولِ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ للدَّلالةِ على ثبوتِ هذا الحُكم لهم ودوامِهم على العُبوديَّة للرَّحمن تعالى، والجملةُ الاسميَّةُ مصدَّرةٌ بضميرِ الفصلِ والحصرِ؛ للدَّلالةِ على أنَّهم في حالةِ استغراقٍ في عبادة الله تعالى، وفي الصِّلة إيماءٌ إلى التَّوبيخِ للمشركينَ على جَعْلِهم وحُكمِهم بأنوثةِ الملائكةِ، وأنَّهم بناتُ لله تعالى؛ إذ هم عبادٌ للرَّحمنِ يَعبدونَهُ، ويَخضعونَ له، فكيفَ يُنسَبونَ إليه على أنَّهم بناتُه؟

تشريفُ الملائكةِ بمَقامِ العبوديَّةِ يَنفي جُزئيَّتَهُم للهِ تعالى

إذ الولدُ لا يكون عابدًا لأبيه؛ لمُشاركتِه له في الحقيقةِ الإلهيَّة، كما أنَّ الصِّلةَ أفادَتْ تقريرَ وظيفةِ الملائكةِ، وهي أنَّهم في حالةِ عبادةٍ وخضوعٍ وطاعةٍ، فلا ينبغي التَّقديسُ لهم، واعتقادُ أنَّهم مُنتسِبونَ بالجزئيَّةِ للّه تعالى، والصِّلةُ تشريفٌ وتكريمٌ لهم؛ إذ أعلى ما يَمنَحُهُ الرَّبُّ الجليل أنَّ مَخلوقاتِه عبادٌ له خاضِعونَ لعظمتِه.

دلالةُ الإخبارِ بلفظِ ﴿عِبَٰدُ﴾:

آثرَ النَّظمُ الكريمُ في الإخبارِ عن الضَّميرِ الرّاجعِ إلى ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ لفظَ (العباد) دونَ لفظِ (العَبيد)؛ لأنَّ العبيدَ غلبَ إطلاقُهُ على العَبْدِ الخادمِ المضطرِّ الَّذي لا يلزمُ منهُ الولاءُ لسيِّدِه، فهو لقبٌ على الخادمِ وعلَمٌ عليه، بخلاف (العِباد) الَّذي يوحي بأنَّه حرٌّ، لكنَّه اختارَ العبوديَّةَ طَواعيَةً والطّاعةَ رغبةً لا قَهْرًا، فهي صفةُ مدحٍ لطائفةٍ من عَبيده.

العبوديَّةُ المدوحةُ هي النّاشئةُ عن رَغبةٍ وإقبال

دلالةُ الإضافةِ في: ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾:

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿عِبَٰدُ﴾ إلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ إضافةً استغراقيَّةً؛ للدَّلالةِ على دخولِ جميعِ أفرادِ الملائكةِ بالعُبوديَّةِ والخضوعِ للّه تعالى، فلا شيءَ منهم يكونُ مَنسوبًا بالبنوَّة للّه تعالى، كما أفادتِ الإضافةُ تشريفًا لمقامِهم السّامي بإضافتِهم إلى اللّه تعالى، وتمييزًا لهُم عمَّن يتبادَرُ إلى أذهانِهم أنَّهم عبادُ الرَّحمن، وهُم يتوجَّهونَ إلى أصنامٍ وأوثانٍ لا تنفَعُ ولا تضُرُّ، وإنَّما آثرَ النَّظمُ الإضافةَ إلى لفظِ (الرَّحمن) دونَ بقيَّةِ الأسماءِ الجليلة؛ ردًّا عليهم بما ضرَبوا للرَّحمنِ من مثلٍ بالبنات؛ فاختارَ النَّظمُ ذاتَ الاسمِ الجليلِ لبيانِ عُبوديَّتِهم للرَّحمن؛ ليتوافقَ الرَّدُّ معَ الدَّعوى.

كلُّ المَلائكةِ يَشرُفونَ بإضافتِهم للرَّحمن

نكتةُ توجيهِ القراءاتِ في: ﴿عِبَٰدُ﴾:

قَرَأَ نافعٌ، وأبو جعفر، وابنُ كثيرٍ، وابنُ عامرٍ، ويعقوبُ ﴿عِبَٰدُ﴾

كـمـالُ الإعـجـازِ مع دقَّةِ الإيجازِ

من قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ بلفظِ ﴿عِندَ﴾ بالنّون ساكنةً وفتحِ الدالِ من غيرِ ألفٍ على أنَّه ظرفٌ[1]، "وقد جاءَ التَّنزيلُ بالأمرينِ جَميعًا في وصفِ الملائكة، وذلك قولُهُ: ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: 26]، وقولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأعراف: 206]"[2]، وفي كلٍّ من القراءَتين إعجازٌ؛ إذ عبوديَّتُهم تدلُّ على عدم إلهيَّتهم مع تكريمِهم، ومناسبة المعنى في قراءة ﴿عِبَٰدُ﴾ هي "لأنَّ اللّه تعالى إنَّما كذَّبَهم في قولهم: (بنات اللّه)، فأخبرَ أنَّهم عبيدُهُ، وليسوا بناتِه"[3]، ومناسبة المعنى في قراءة ﴿عِندَ﴾ هي كونُهم عندَ الرَّحمن بما في ذلك من مدح[4].

وتتوجّه العندية على معنى أنّهم حاضرونَ مكانًا مجازيًّا دالًّا على الانقيادِ لحضرتِهِ وجلالِه، وأنَّهم مخلوقونَ في الملأ الأعلى؛ ليأمُرَهم بما يريدُ، "والعِنديَّةُ عِنديَّةُ تَشريفٍ، أي: الَّذينَ هُم مَعدودونَ في حَضرَةِ القُدسِ المُقَدَّسَةِ بِتَقديسِ اللّه، فَهُم يَتَلَقَّونَ الأمرَ مِنَ اللّه بِدونِ وساطَةٍ، وهُم دائِبونَ عَلَى عِبادَتِه، فَكَأنَّهُم في حَضرَةِ اللّه"[5]؛ إذ: "شبَّه الهيئةَ المأخوذةَ من المَلائِكَةِ وقُربَهم من اللّه تَعالَى بحسبِ التَّجرُّدِ عنِ العلائق الجسمانيَّةِ بالهيئةِ المُنتزَعَة عن أشخاصٍ وقُرْبِهم من المَلِكِ العظيم، بحَيْثُ يقبلُ شفاعتَهم، ويخصُّهُ بأنواع الكرامة، فاستُعمِلَ ما هو للمشبَّه به في المشبَّه"[6]، فالعبوديَّةُ على القراءةِ الأولى حقيقيَّةٌ، والعنديَّةُ على القراءةِ الثّانية مجازٌ، "أي: عنديَّةُ منزلةٍ ومكانةٍ لا مَنزلٍ ومَكانٍ"[7]، ولا يبعُدُ أن تكونَ عنديَّتُهم

(1) الحنبلي، فتح الرحمن: 6/ 211، وابن الجزري، النشر: 2/ 368.
(2) الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 4/ 67.
(3) الثّعلبي، الكشف والبيان: 8/ 331.
(4) الثّعلبي، الكشف والبيان: 8/ 331.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 182.
(6) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاوي: 17/ 298.
(7) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 268.

للّه تعالى كنايةً عن الخضوعِ لأمرِهِ يُلبّونَ ما يريدُ منهم، ويخضَعونَ لما يحكُمُ بهِ.

دلالةُ الجملةِ الاعتراضيَّةِ: ﴿أَشَهِدُواْ ...﴾:

الحكمُ على الشَّيءِ قد ينبَعُ من الشُّهودِ له والحضورِ عندَهُ

عبَّر النَّظمُ الكريم بالجملةِ المُعترضةِ: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ بينَ جملةِ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾، وجملةِ: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۗ﴾؛ للرَّدِّ على دَعواهم أنوثةَ الملائكة؛ إذ الحكمُ على الشَّيءِ قد ينبَعُ من الشُّهودِ له والحضورِ عندَهُ، والحاكمونَ بأنوثةِ الملائكةِ كانوا غائبينَ عن مَشهدِ خلقِ الملائكة، فلم يُدركوا خلقَ اللّه تعالى لهم، فكيف يتسنَّى لهم الحكمُ بالأنوثة مع أنَّهم لم يروا زمنَ تخليقِهم؟ وبذا بطلَ السَّندُ الحسيُّ على أنوثتِهم، كما بطلَ السَّندُ العقليُّ؛ إذِ الملائكةُ بقَضِّهم وقضيضِهم عبادٌ للرَّحمن لا يَعصونَ أمْرَهُ، ويفعلونَ ما يُؤمَرونَ.

دلالةُ الاستفهامِ في: ﴿أَشَهِدُواْ﴾:

الحاكمُ بالتَّخمينِ يَستحِقُّ التَّوبيخَ والتَّهوين

تصدَّرَ الجملةَ الاعتراضيَّةَ الاستفهامُ الإنكاريُّ التَّوبيخيُّ في قولِهِ تعالى: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾؛ للدَّلالةِ على بُطلانِ دَعواهم أنوثةَ الملائكةِ فَضْلًا عن كونِهم بناتٍ للّه تعالى، وللتَّوبيخِ على إصدارِ حُكمٍ لم يَرَوا وقتَ حُدوثِه، فيكونُ رَجْمًا بالغيبِ وتخمينًا موجبًا للتَّهوينِ مِن شأنِه، فهذا: "استفهامٌ فيه نفيٌ، يعني: لم يَشهَدوا خَلْقَهم على وجهِ التَّوبيخِ والتَّقريع"[1]، "بمعنى أنَّهم يقولونَ ذلك من غيرِ أن يَستندَ قولُهُم إلى عِلْمٍ، فإنَّ اللّه لم يضطرَّهُم إلى علمِ ذلك، ولا تطرَّقوا إليه باستدلالٍ، ولا أحاطوا بهِ عن خبرٍ يوجِبُ العلْمَ، فلم يبقَ إلّا أن يُشاهدوا خلقَهُم، فأُخبروا عن هذه المُشاهدة"[2].

(1) السّمرقندي، بحر العلوم: 3/ 254.
(2) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 244.

دلالةُ الفعلِ (شَهِدوا):

انتفاءُ المشاهدة يستلزم الجهالة

عبَّرَ النَّظمُ بالفعل (شَهِدوا) في قولِهِ: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾، وهو مِنَ الشُّهودِ بمعنى الحضور لا مِن الشَّهادة، أي: أحَضَروا خلْقَ اللّه تعالى إيّاهم، فشاهدوهُم إناثًا حتى يَحكموا بأنوثتهم، فإنَّ ذلك إنَّما يُعلَمُ بالمُشاهدة، وهو تجهيلٌ لهم وتهكُّمٌ بهم، فإنَّهم إنَّما سَمِعوه من آبائهم، وهم أيضًا كذّابون جاهلونَ، وفيه تخطئةٌ للمنجِّمين، وأهلِ الحِكمة المُموَّهةِ في كثيرٍ من الأمور، فإنَّهم بعقولهم القاصرةِ حَكَموا على الغيب[1].

نكتةُ توجيهِ القِراءاتِ في: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ وبلاغتها:

الاستفهامُ عنِ الرُّباعيِّ المجهولِ والثُّلاثيِّ المَعلوم

في قولِهِ تَعالى: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ "قَرَأ نافِعٌ وأبو جَعفَرٍ بِهَمزتَينِ - أولاهُما مَفتوحَةٌ والأُخرَى مَضمومَةٌ - وسُكونِ شينٍ ﴿أَشۡهِدُواْ﴾ مَبْنيًّا لِلنّائِبِ، وعَلى هَذِهِ القِراءَةِ، فالهَمْزَةُ لِلاستِفهامِ وهو لِلإنكارِ والتَّوبيخِ، وجيءَ بِصيغَةِ النّائِبِ عَنِ الفاعِلِ دونَ صيغَةِ الفاعِلِ؛ لأنَّ الفاعِلَ مَعْلومٌ أنَّهُ اللّه تَعالَى؛ لأنَّ العالَمَ العُلويَّ الَّذي كانَ فيهِ خَلْقُ المَلائِكَةِ لا يَحْضُرُهُ إلّا مَن أمَرَ اللّه بِحُضورِهِ، والمَعنى: أأشْهَدَهُمُ اللّه خَلْقَ المَلائِكَةِ؟.

وقَرَأَهُ الباقونَ بِهَمزَةٍ مَفتوحَةٍ مبنيًّا للفاعل، فالهَمزَةُ لاستِفهامِ الإنكارِ دَخَلَت عَلى فِعلِ شَهِدَ، أي: ما حَضَروا خَلْقَ المَلائِكَةِ عَلى نَحوِ قَولِهِ تَعالَى: ﴿أَمۡ خَلَقۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثٗا وَهُمۡ شَٰهِدُونَ ١٥٠﴾ [الصافات: 150]"[2].

دلالةُ المُضارعِ المَجهولِ المقرونِ بالسّينِ: ﴿سَتُكۡتَبُ﴾:

الكتابةُ للأعمالِ والأقوالِ دالَّةٌ على التَّهديدِ بالحِساب

عبَّرَ النَّظمُ بالفعلِ المضارعِ في قولِهِ تعالى: ﴿سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ لكتابةِ شَهادتِهم المُزيَّفةِ ودَعواهُم الكاذبةِ بأنَّ الملائكةَ إناثٌ وبناتٌ للّه تعالى، واختيرَتْ صيغةُ الفعلِ

(1) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 208.

(2) ابن الجزري، النشر: 2/ 368، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 183.

المجهول؛ للدَّلالةِ على أنَّ الأهمَّ كتابةُ تلك الدَّعوى الجوفاءِ دونَ الاهتمامِ بكاتبها، وإن كانَ معلومًا من السّياق؛ لأنَّ الغرضَ التَّهديدُ والإعلامُ بالتَّسجيل عليهم الدّالِّ على وجودِ محاسبةٍ على ذلك الأمر المُسجَّلِ عليهم، واقترنَتِ (السّينُ) المُؤكِّدةُ الدّالَّةُ على الوعدِ الَّذي لا يتخلَّفُ بتسجيلِ ذلك وكتابتِه؛ ليكونَ التَّهديدُ مؤكَّدًا ثابتًا؛ لعلَّهم يَرجِعونَ عن دَعواهُم، "ويحتمِل أن تكونَ للاستعطافِ إلى التَّوبة"[1]، فـ"إنَّما ضُجَّ إلى الاستقبال، فأتى بالسّينِ الدّالَّةِ عليه؛ ليتضمَّنَ الكلام معنى انفساحِ الوقت للتَّوبةِ، وبناءِ الرَّجاء على الاستعطافِ لقبولِها قبلَ كتابةِ ما قالوا"[2].

محلُّ جملةِ ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾:

فصلَ النَّظمُ جملةَ: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾ عمّا قبلها؛ لما بينهما من علاقةِ كمالِ الاتِّصال؛ إذ محلُّ هذه الجملةِ بدلُ اشتمالٍ ممّا قبلَها؛ لأنَّ مَفادَ قولِه: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ الإنكارُ الدّالُّ على الوعيد، ومفادَ هذه الجملةِ التَّوعُّدُ بالعذابِ والتَّهديدُ لهم عن تلك الدَّعوى الكاذبة[3]، وفائدةُ الإبدالِ تقريرُ مَعنى المؤاخذةِ على الأعمالِ والأقوالِ وتأكيدُ ذلك التَّهديدِ والوعيدِ.

الإنكارُ المَمزوجُ بالوعيد يشتملُ على التَّوعُّدِ والتَّهديدِ

دلالةُ الكنايةِ في: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾:

كنَّى النَّظمُ القرآنيُّ بكتابةِ الشَّهادةِ الواردةِ في قولِه تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾ عنِ الحسابِ والمُؤاخذةِ والعقاب[4] على تلك الشَّهادةِ الكاذبةِ المدَّعيةِ أنَّ الملائكةَ إناثٌ، وقد اتَّخذَهُم اللهُ بناتٍ له تعالى، وإن كان المولى تعالى لا يحتاجُ لكتابةِ عمَلٍ حتى يُحاسِبَ عليه؛ إذ مجرَّدُ القولِ مُسجَّلٌ في عِلمِه؛ لكنَّه تعالى يُخاطِبُ العباد

مِن لوازمِ كتابةِ الدَّعوى الشَّنيعةِ المؤاخذةُ عَليها

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 26/ 209.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 73.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 184.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 184.

على وفقِ ما يَفهمون؛ إذ جرتِ العادةُ لإقامةِ الحجَّة أنَّ التقييدَ بالكتابة يجعلُ المقيَّدَ حُجَّةً على صاحبِهِ؛ ليكونَ مُؤاخَذًا به، فأطلقَ النَّظمُ الملزومَ، وهو الكتابةُ للشَّهادة، وأرادَ اللّازم منها، وهي المُحاسَبةُ عليها.

دلالةُ الاستعارةِ في: (شَهادة):

التَّهكُّمُ نذيرٌ ليعودَ المدَّعي لرُشدِهِ

سمَّى النَّظم الدَّعوى الكاذبةَ الخاليةَ عن المشاهدةِ في قولِهِ تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾ شهادةً، مع أنَّها مجرَّدُ دَعوى لم يَشهَدِ المدَّعي شيئًا من أحداثِها، وهو خلقُ اللّه تعالى الملائكةَ على سبيلِ التَّشبيهِ للدَّعوى الخاليةِ منَ المُشاهدة بالدَّعوى المُشاهَدةِ أحداثُها تهكُّمًا بهم، فهي استعارةٌ تصريحيَّةٌ تهكُّميَّةٌ؛ لعلَّهم عندما يسمعونَ بالاستخفافِ في دعواهم الكاذبةِ الخاليةِ منَ المُشاهدة يعودونَ إلى الحقِّ والحقيقةِ، ويتركونَ الزَّيفَ والدَّجَل، وهنالك أيضًا جناس الاشتقاقِ بينَ ﴿أَشَهِدُواْ﴾ و﴿شَهَٰدَتُهُمْ﴾، فإنَّ الأوَّلَ من الحُضور والثّاني من الكلامِ الَّذي يُتحمَّلُ، ويُطلَبُ تأديتُهُ.

دلالةُ العطفِ في: ﴿وَيُسْـَٔلُونَ﴾:

تَوالي الكِنايتينِ للتَّأكيدِ

عطفَ النَّظمُ الكريمُ الجملةَ الفعليَّةَ: ﴿وَيُسْـَٔلُونَ﴾ على الجملةِ الفعليَّةِ: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾؛ تأكيدًا لدلالةِ الكنايةِ اللّازمةِ من كتابةِ أقوالِهم وأعمالِهم، وهو الحسابُ على تلك الشَّهادةِ الكاذبة، فيكونُ في المعطوفِ كنايةٌ تأكيديَّةٌ أُخرى على المُؤاخذة وإنزالِ العقاب بهم؛ إذ اللّازمُ من الكتابةِ إيقاعُ العذابِ، واللّازمُ من السُّؤالِ إنزالُهُ، فتكونُ الكنايةُ الثّانيةُ مُؤكِّدةً للكنايةِ الأولى مُحقِّقةً لها.

دلالةُ بناءِ الفعلِ المُضارعِ للمجهولِ: ﴿وَيُسْـَٔلُونَ﴾:

عبَّر النَّظمُ الجليلُ بالفعلِ المُضارعِ في قولِهِ: ﴿وَيُسْـَٔلُونَ﴾؛ للدَّلالة على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ للسُّؤالِ المكنَّى به عن الحسابِ على جميعِ

أقوالِهم الكاذبةِ لا سيَّما دَعواهم أنوثةَ الملائكةِ وشهادتَهم المُزيَّفةَ بذلك، كما دلَّ بناءُ الفعلِ للمجهولِ على التَّركيزِ على الحدثِ؛ لأنَّه مناطُ التَّهديدِ والوعيد، وإن كان السّائلُ مَعلومًا من السّياق؛ إذ ليس المرادُ بالسُّؤال الاستفهامَ لغرضِ الحصولِ على الجواب، بل التَّهديدُ والتَّخويفُ لعلَّهم يرجعونَ إلى الحقِّ المُبين.

بناءُ الفعلِ للمجهولِ للتَّركيزِ على مناط التَّهديدِ والوعيد

دلالةُ (الواوِ) في: ﴿وَقَالُواْ﴾:

عطفَ النَّظمُ قولَه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۗ﴾ على قولِهم السّابق: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ٩﴾ [الزخرف: 9]، فقد اعترَفوا بأنَّ اللّه هو الخالقُ، وإنَّما عبَدوا غيرَهُ بمشيئتِهِ وإرادته، وذلك دليلٌ على رِضاه عن صحَّة إشراكِهم، قال ابن عاشور: "فَحُكِيَ هُنا ما استَظْهَروهُ من مَعاذيرِهم عِندَ نُهوضِ الحُجَّةِ عَلَيهِم، يَرومونَ بها إفحامَ النَّبيِّ ﷺ والمُسلمينَ، فَيقولونَ: لَو شاءَ اللّه ما عَبَدْنا الأصنامَ، أي: لَو أنَّ اللّه لا يُحِبُّ أن نَعبُدَها؛ لَكانَ اللّه صَرَفَنا عَن أن نَعبُدَها، وتَوهَّموا أنَّ هَذا قاطِعٌ لجدالِ النَّبيِّ ﷺ لَهُم؛ لأنَّهُم سَمِعوا مِن دينِهِ أنَّ اللّه هو المُتَصَرِّفُ في الحَوادِثِ، فَتَأوَّلوهُ عَلَى غَيرِ المُرادِ مِنهُ"[1].

تعليلُ الكُفّارِ من أقبحِ الأعذار

دلالةُ ﴿لَوۡ﴾ الشَّرطيَّة:

استعملَ النَّظمُ الأداةَ الشرطيَّةَ ﴿لَوۡ﴾ على لسانِ المُشركينَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۗ﴾ للاستدلالِ على صحَّة عِبادتهم؛ إذ يلزمُ من تعليقِ عدمِ العِبادةِ للأصنامِ على المَشيئة أنَّ العبادةَ لها في الواقعِ كانَ بتأثيرِ المشيئةِ، وأنَّ المشيئةَ دليلُ الرِّضا والقبولِ والاستحسانِ، فنتجَ عن عبادتهم لها رِضا اللّه تعالى عن شِركِهم، قال ابن عاشور: "وهَذا القَولُ الصّادِرِ مِنهُم يَنتَظِم مِنهُ قياسٌ استِثنائيٌّ أن يُقالَ: لَو شاءَ اللّه ما عَبَدْنا الأصنامَ،

القياسُ الشَّرطيُّ الواهِمُ في المقدِّمات

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 184.

بِدَليلِ أنَّ اللّه هو المُتَصَرِّف في شؤوننا وشؤون الخَلائِقِ، لَكنّا عَبَدْنا الأصنامَ بِدَليلِ المُشاهَدَةِ، فَقد شاءَ اللّه أن نَعبُدَ الأصنامَ"[1].

دلالةُ فعلِ المَشيئةِ:

لا يـلـزَمُ مـنَ المَشيئةِ الرِّضا والقَبول

استعملَ النَّظمُ فعلَ المشيئةِ على لسانِ المُشركينَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ كلَّ ما يَشاؤُهُ اللّهُ، ويُريدُهُ، فهو خيرٌ، وهنا يكمُنُ سوءُ الوهمِ والتَّصوُّرِ؛ إذِ المشيئةُ والإرادةُ أعمُّ من الرِّضا وعدمِ الرِّضا، فقد يشاءُ اللّه، ويريدُ ما لا يَرضاهُ ولا يُحبُّهُ، فمَثارُها: "تَخليطُ العامَّةِ والدَّهْماءِ من عَهدِ الجاهليَّةِ بَينَ المَشيئَةِ والإرادة، وبَين الرِّضا والمَحَبَّةِ، فَبَنَوا عَلَى ذَلِكَ تَخليطًا بَينَ مَشيئَةِ اللّه بِمَعنى: تَعَلُّقِ إرادَتِهِ بِوقوعِ شَيءٍ، وبَينَ مَشيئَتِهِ الَّتي قَدَّرَها في نِظامِ العالَمِ من إناطَةِ المُسَبَّباتِ بأسبابِها، واتِّصالِ الآثارِ بِمُؤَثِّراتِها؛ فَمَشيئَةُ اللّه بالمَعنى الأوَّلِ يَدُلُّ عَلَيها ما أقامَهُ من نِظامِ أحوالِ العالَمِ وأهلِه، ومَشيئَتُهُ بالمَعنى الثّاني تَدُلُّ عَلَيها شرائعُهُ المَبعوثُ بِها رُسُلُهُ[2]، وتعبيرُهم عن المشيئةِ بالفعلِ الماضي دالٌّ على تحقُّقِ الفعلِ ووقوعِهِ.

نكتةُ استعمالِ لفظِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾:

تدليسُ المُشركينَ عـذرٌ للانحرافِ عنِ الموحِّدين

في قوله: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡۗ﴾ استعملَ النَّظمُ لفظَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ دون سائرِ الأسماءِ الجليلة؛ لبيانِ أنَّ المشيئةَ الإلهيَّةَ قد أرادَتْ عبادةَ الأصنامِ لعنوانِ الرَّحمة فيها، التي لا يَليقُ بها أنْ تَترُكَ النّاسَ يَعبدونَ الخطأَ، ويعكفونَ عليه، قال البقاعيُّ: "لأنَّ عمومَ الرَّحمةِ يَمنَعُ الإقرارَ على ما لا يَنبغي"[3]، وما هو إلّا تدليسٌ منهم؛ إذ رحمتُهُ وإحسانُهُ وإرادتُهُ الخيرَ بالنّاس لا تَقتضي عدمَ إرادتِهِ للشَّرِّ، وأنَّه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 186.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 185.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 406.

يريد ما يَرضَى وما لا يَرضَى لعبادِه، ولذا قيل: "إسنادُ المشيئةِ إلى الله إيمانٌ وتوحيدٌ، إنْ صدرَ منَ المُؤمنِ، وإلّا فكفرٌ وشركٌ؛ لأنَّه منَ العناد والعصبيَّةِ والجهلِ بحقيقةِ الأمرِ، فلا يُعتبَرُ"(1).

دلالةُ ضَميرِ الغَيبةِ في: ﴿مَا عَبَدْنَٰهُمْ﴾:

المَعبودُ الحقُّ لا يوصَفُ بذكورةٍ ولا أُنوثةٍ

عبَّر النَّظمُ القرآنيُّ بضميرِ الغَيبةِ للعاقلِ مَجموعًا في قولِهِ تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمْ﴾؛ ليعودَ إلى كلِّ المعبوداتِ الباطلةِ بطريقِ التَّغليب، "فَضَميرُ الغَيبَةِ في ﴿مَا عَبَدْنَٰهُمْ﴾ عائدٌ إلَى مَعلومٍ مِنَ المَقامِ ومِن ذِكرِ فِعلِ العِبادَةِ؛ لأنَّهُم كانوا يَعبُدونَ الأصنامَ، وهُمُ الغالِبُ، ولَيسَ عائدًا إلَى المَلائِكَةِ؛ لأنَّهُم كانوا يَزعُمونَ المَلائِكَةَ إناثًا، فَلَو أرادوا المَلائِكَةَ؛ لَقالوا: ما عَبَدناها، أو ما عَبدناهُنَّ"(2)، ولذا قالَ "مجاهد: يعني الأوثان"(3)، سواءٌ كانوا يَعتقِدونها إناثًا أو ذُكورًا؛ لأنَّ الأصلَ إذا اجتمعَ مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ، وأُريدَ عَوْدُ الضَّمير إليهما، فإنَّ المذكَّر يُغلَّبُ على المؤنَّث، وفيه دلالةٌ على تشريفِ المذكَّر على المؤنَّث، ولو كانَتْ آلهةً حقَّةً ما وُصِفَتْ بذكورةٍ ولا أُنوثةٍ، ويحتملُ أنَّهم لمّا صوَّروا الملائكةَ بصورِ الأصنامِ، وهي مذكَّرةٌ باللَّفظ؛ عبَّروا عنها بضميرِ المذكَّر باعتبارِ صورِها الصَّنَميَّة، وإنَّما استَعملوا ضميرَ العاقلِ معَها؛ لأنَّهم يَعتقِدونَها تَسمَعُ، وتعقِلُ.

فصلُ جملةِ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾:

سَلْبُ العِلمِ واليقينِ كافٍ في جوابِ الظّالمين

فصلَ النَّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ لعلاقةِ شبهِ كمالِ الاتِّصال؛ إذ نشأ سؤالٌ بعدَ قياسِهم الفاسد، مفادُهُ: بماذا أُجيبوا عنه؟ فجاءَ الجوابُ بنفي العلمِ عنهُم؛ "لأنَّ مُقَدَّمَ القياسِ الاستِثنائيِّ، وهو ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمْ﴾ مَبنيٌّ

(1) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 212.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 184.
(3) الثّعلبي، الكشف والبيان: 8/ 331.

عَلَى التباسِ المَشيئَةِ التَّكوينيَّةِ بالمَشيئَةِ التَّكليفيَّةِ، فَكانَ قياسُهُم خَليًّا عَنِ العِلْمِ، وهو اليَقينُ"[1]، و"دالًّا على أنَّ أصولَ الدّينِ لا يُتكلَّمُ فيها إلّا بقاطِعٍ"[2].

دلالةُ تقديمِ الخبرِ ﴿لَهُم﴾:

غالبُ استدلالاتِ المُشركينَ ظنّيَّةٌ

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ شِبهَ الجُملةِ الواقعةِ خبرًا مقدَّمًا على المبتدأ في قولِهِ تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على الانحصارِ بعدمِ العِلْمِ واليقينِ لهم دونَ مَن سواهم مِن المؤمنينَ، فإنَّهم يعلمون أنَّ هنالك فرقًا بينَ المشيئةِ من جهةٍ والقبولِ من جهةٍ أخرى، أو بين المشيئةِ التَّكوينيَّةِ والمشيئةِ التَّكليفيَّةِ.

دلالةُ اسمِ الإشارةِ المقدَّم:

شناعةُ الجُرمِ المُقترَفِ تتطلَّبُ التَّعظيمَ والتَّبعيدَ

عبَّر النَّظمُ الكريم باسمِ الإشارة (ذلك) مُقدَّمًا على متعلَّقِه في قولِهِ: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على انحصارِ عدمِ اليقينِ بخصوصِ الدَّعوى المُشارِ إليها من أنَّ اللّه تعالى قد شاءَ عِبادتَهم، وهذا دليلُ رِضاهُ عليها، وإنَّما استعملَ النَّظمُ اسمَ الإشارةِ للبعيدِ؛ لبيانِ شَناعةِ دَعواهُم؛ إذ كيف يَرضَى اللّه بالشِّركِ والعِبادةِ لَمن دونَهُ تعالى.

دلالةُ الجارِّ والمجرورِ ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾:

سَلْبُ العِلْمِ كلّيًّا مظهرٌ شَناعةَ الدَّعوى الظّالمة

أوردَ النَّظمُ المبتدأ مؤخَّرًا نكرةً ومسبوقًا بـ﴿مِنْ﴾ الاستغراقيَّة الزّائدةِ بعدَ النَّفي في قوله تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾؛ للدَّلالةِ على سلبِ كلِّ فردٍ من أفرادِ اليقين على سبيلِ الكمالِ في دَعواهم رضا اللّهِ تعالى بإشراكِهم؛ إذ النَّكرةُ في مَعرِضِ النَّفي دالَّةٌ على العُموم، وأفادَتْ ﴿مِنْ﴾ الزّائدةُ دلالةَ التَّوكيد على سَلْبِ العِلْمِ بالكلّيَّةِ عنهم، مع التَّنصيصِ على إرادةِ الاستغراق، فيكونُ تجهيلًا كاملًا لهم في تلك الدَّعوى الظّالمةِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 186.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 406.

نكتةُ فصلِ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا﴾:

سلْبُ العلمِ يورِّث العيشَ في ظِلالِ الوَهْم

فصلَ النَّظمُ الكريمُ جملةَ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ عن سابقتِها؛ لعلاقةِ كمالِ الاتِّصالِ بينهُما؛ إذِ الجملةُ الثّانيةُ بمنزلةِ عطفِ البيانِ لما تقدَّمَها؛ لأنَّ سلبَ العلمِ عنهم يدلُّ على حالةٍ من الوهمِ والظُّنونِ الباطلةِ التي تَتابُعُهُم في دَعواهم صحَّةَ الشِّركِ باللهِ تعالى، قال البقاعيُّ في إيلاءِ النَّفي للنَّفي: "ولمّا كان العلمُ قد يَنتفي، والمعلومُ ثابتٌ في نفسِهِ؛ قالَ نافيًا لذلك: ﴿إِنْ هُمْ﴾، أي: ما هُم ﴿إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾، أي: يكذِبونَ في هذه النَّتيجة"[1].

دلالةُ القصرِ في: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا﴾:

أهلُ الأوهامِ في الاعتقادِ مَسجونونَ داخلَ ظنونِهم الفارغة

اختارَ النَّظمُ أسلوبَ القصرِ بالنَّفي و﴿إِلَّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على قصرِ الموصوفِ على الصِّفة ادِّعاءً؛ مبالغةً في تصويرِ وهْمِهم الباطل واستدلالِهم الخاطئ، فقد انحصَروا في الحَزْرِ والتَّخمين، ولم يُفارقوهُ في أمورِ عبادتِهم حتَّى كأنَّهم سَجَنوا أنفُسَهم داخِلَهُ.

دلالةُ لفظِ: ﴿يَخْرُصُونَ﴾:

المُشركونَ يَعتاشونَ على التَّخمينِ في أُصولِ الدّين

استعملَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿يَخْرُصُونَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾؛ للدَّلالةِ على حالةِ التَّوهُّمِ الشَّديد في أصولِ الدّينِ النّاجمِ عن أدلَّةٍ قائمةٍ على الحَزْرِ والتَّخمين؛ إذِ الخَرْصُ: "الكذبُ، وكلُّ قولٍ بالظَّنِّ والتَّخمين، سواءٌ طابقَ الواقعَ أم لا، أي: ما هُم إلّا كاذبونَ فيما قالوا"[2]، والعقيدةُ الصَّحيحةُ لا تقومُ على الرّاجحِ فَضْلًا عن مجرَّدِ التَّخمين؛ لأنَّ بابَ العقيدة يحتاجُ إلى الأدلَّةِ اليقينيَّة دون التَّخميناتِ والظُّنونِ الوهميَّة.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 407.

(2) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 211.

التَّشابه اللَّفظيُّ بين كلٍّ من: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾، **و:** ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم هنا بنَفْيِ العِلْم عنهم وإثباتِ الخَرْصِ لهم، في حينِ عبَّر في (الجاثية) بنفي العلْم عنهم وإثباتِ الظَّنِّ لهم، وإنَّما: "قاله هنا بلفظِ ﴿يَخْرُصُونَ﴾، وفي الجاثية بلفظ ﴿يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية: 24]؛ لأنَّ ما هنا مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ الآية، أي: قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، وأنَّ الله سبحانَه قد شاءَ منا عبادتَنا إيّاهُم، وهذا كذبٌ، فناسَبَهُ ﴿يَخْرُصُونَ﴾، وما هناك مُتَّصِلٌ بخَلْطِهم الصِّدقَ بالكذبِ، فإنَّ قولَهم: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: 24] صدقٌ، وكذَبوا في إنكارِهم البعثَ، وقولِهم: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: 24]، فناسَبَهُ ﴿يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية: 24]، أي: يَشُكّونَ فيما يَقولونَ"[1].

الخرصُ مقابلُ الكذبِ الخالص، والظَّنُّ مقابلُ الكذبِ المَخلوطِ بالصِّدق

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الجَعْل والحُكم والتَّسمية:

(الحُكمُ) هو إثباتُ شيءٍ لشيءٍ آخَرَ، ويدلُّ على معنى القوَّةِ والإحكامِ في الأمر، و(التَّسميةُ) هو إعطاءُ وصفٍ واسمٍ لشيءٍ، وكلٌّ من الحُكم والتَّسميةِ راجعانِ إلى القولِ، لكنَّ الحُكمَ يُقصدُ منه الإثباتُ، بخلاف التَّسميةِ الَّتي يَنشأ عنها الإثباتُ بلا قَصْدٍ، وأمّا (الجعلُ)؛ فهو الإيجادُ لهما، ولمّا كان كلٌّ مِنَ الحكم والتَّسميةِ حاصلَينِ بالجعلِ؛ ساغَ استعمالُهُ بمعناهما، لكنَّه ينفردُ عنهما بأنَّه تصييرٌ وقلبٌ للحقائقِ عند التَّسميةِ على سبيلِ الكُلفةِ والابتداعِ.

الحُكمُ يُقصَدُ منهُ الإثباتُ بخلافِ التَّسميةِ، والجعلُ إيجادٌ لَهُما

المشيئة والإرادة:

تطلقُ المشيئةُ في اللُّغةِ على الإيجادِ، ومنه الشَّيءُ، وهو الموجودُ، وأمّا الإرادةُ؛ فهي الطَّلبُ، والمرادُ هو المَطلوبُ، وكلُّ موجودٍ مطلوبٌ،

(1) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 211.

المَشيئةُ أعمُّ من وجهٍ من الإرادةِ اصطلاحًا

وليس كلُّ مطلوبٍ مَوجودًا، فالعلاقةُ بينهما لغةً العمومُ المُطلق، لكنَّهما في اصطلاحِ المُتكلِّمين يكونُ بينَهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ؛ إذ مشيئةُ اللّهِ عبارةٌ عن تجليةِ الذّاتِ والعنايةِ السّابقةِ لإيجادِ المعدومِ أو إعدامِ الموجودِ، وإرادتُهُ عبارةٌ عن تجليتِهِ لإيجادِ المعدومِ، فالمشيئَةُ أعمُّ من وجهٍ من الإرادةِ، وقال الجامي: بتغايُرِ المشيئةِ والإرادةِ؛ إذ إنَّ المشيئةَ: توجُّهُ الذاتِ الإلهيَّةِ نحو حقيقةِ الشَّيءِ ونفسِه، اسمًا كان ذلك الشَّيءُ أو صفةً أو ذاتًا، والإرادةَ: تعلُّقُ الذّاتِ الإلهيَّةِ بتخصيصِ أحدِ الجائزينِ من طرَفَي المُمكنِ أعني وجودَهُ وعدمَهُ، فالإرادةُ إذا تعلَّقت بالماهيَّة تُرجِّحُ تارةً جانبَ وجودِه وتارةً جانبَ عدمِه، بخلاف المشيئةِ، فإنَّ مُتعلَّقها نفسُ الماهيَّةِ من غير ترجُّحِ أحدِ جانبَيها[1].

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 2/ 1553.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"